اقتصاد

فوق الطاولة

حراس التنمية

علي محمود هاشم

التنمية مُلكية سورية!.. في الحقيقة، لا يصدف المرء هذا العيار من المفاهيم المفصلية كل يوم، فبعبقريته، وما يختزنه من مخاوف أيضاً، يكاد يقول بلا مواربة: نحن وحدنا في جزء من الطريق، بل هكذا يجب أن نكون ما دمنا ارتأينا الحفاظ على استقلالنا! في المختصر، أنه تجلٍ للموازين المرهفة التي لرجحان إحدى كفتيها أن يؤسس لخلل مديد يتهدد كياننا على الأمد البعيد.

على خطا أدبيات «الحل السياسي» السوري، أدخل «البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الأزمة» الذي عقد مطلع الأسبوع الجاري، بمفرداته التوجيهية حتى عام ٢٠٣٠، اشتراطاً خاصاً للتنمية الوطنية على اعتبارها «ملكية سورية» أولاً.

في مرادفاتها القاموسية، تقول «ملكية التنمية»: على الرغم من تعدد الأشقاء والأصدقاء، ففي الواقع ليس لأي منا التجاهل بأن الجزء الأعظم من طريقنا التنموي سيتوجب سلكه بمسؤولية سورية محضة.

ثمة تداخل مرهف لكلا المستقبلين التنموي والسياسي، ففي مكان ما، حتى الحل السياسي القائم على «قيادة وملكية سورية» استندت إلى سيادة تم نحتها بأثمان باهظة من صمود الدم مقابل الاستسلام، فغالباً ما سيتم إنفاقها تباعاً وعلى مراحل زمنية متواترة ما لم تلحق بها، وتوازيها تنمية «بملكية سورية» أيضاً.

على هذا المنوال يمكن لنا ويجب علينا فهم مقولة: ما لم يأخذوه بالإرهاب فلن يأخذوه بالاقتصاد.

«ملكية التنمية السورية»، هذا التعبير الذي يحاكي شغاف المخاوف الوطنية المغلفة بانتقادات ما دام نالها أداء الحكومات المتعاقبة خلال سنوات الحرب على سورية وصولاً إلى ما قبل أيام قليلة، إنما يؤسس لصون حقوق أنسال الدماء الزكية التي أرهقت لقاء «ملكية الحل السياسي»، فما لم تكن «التنمية بملكية سورية»، فسرعان ما ستقهقر خلفها السيادة بشكل متمرحل يتغذى من ضرورات طارئة في حينها.. ورويداً رويداً، ودون تخطيط إرادي، غالباً ما سيتم إنفاق «الاستقلال» على دفعات صغيرة غداً وبعد غد، وبعوائد أقل بكثير من تلك التي كان ليمكننا الحصول عليها من الاستسلام دفعة واحدة، اليوم!.

بطبيعة الحال، الملكية السورية للتنمية خيار محسوم وطنياً منذ عقود، طريقنا إلى هناك ذو اتجاه واحد ويتطلب منا الذهاب إلى نصب الكمائن الحيوية دفاعاً عن المستقبل لا إتخامه بالإشارات الضوئية، يتطلب الأمر أيضاً تعزيز تغذيته بعوامل الاستمرار عبر رؤى واضحة تهاجر من أرخبيلنا الشاحب من الأفكار والمقترحات «التنموية» القائمة، وتقاطع نومه الهانئ في غابة موحشة من ظلال الحلول لظلال المشكلات، نحو قواعد تنموية مترابطة الجسور والمسارات بما لا يدع مجالا لتضاربها أو تنافسها أو التسلل من فتحاتها الفرعية مستقبلاً.

ومع هذا وذاك، يتطلب الأمر تخلينا عن مؤسستنا المجيدة الخاصة بـ«خدمة الشعارات الآنية» التي تتناسل أقاويل من قبيل: «الحرب الاقتصادية بدأت» و«الظروف الاستثنائية التي لم تتعرض لها حكومة أخرى».. ففي الواقع، تعرضت مئات الحكومات لما تعرضناه، وفي الواقع أيضاً: انهزمت الحرب بحق، وما نشهده اليوم ليس سوى «الدستة» المعهودة من الحرتقات التي عادة ما تلي هزائم الغرب، وهي –للمفارقة– نص «قياسي» حاول المهزومون تطبيقة مئات المرات في مئات المطارح، وأفلحوا فقط حين لم يؤمن المنتصرون بأن التنمية «ملكية وطنية» يجب الإقباض عليها برغم جمرها المتقد، تاركين مجتمعاتهم نهبى للمخاوف الداخلية والخارجية بعدما عقد استخفافهم تحالفاً كئيباً مع القدرات الضحلة، فباتوا جميعاً حراساً كهولاً للمقبرة التنموية؟

دون الكثير من الضجيج والتهكم، ليس لدينا اليوم أي من المظاهر التنموية ولا من تلاويحها، ما لدينا مجرد إخفاق في إدارة الفشل، بدءاً بمعالجة اختلالات الاقتصاد الوطني وتحولاته البنيوية، والركود التضخمي وأزماته النقدية، وعدالة توزيع عوائد النمو الشحيحة، وهواية مرضية في تعزيز مصادر الدخل وفق مذهب «طوشة عرب» عادة ما تنتهي بهزيمة أقسى.. وصولاً إلى «العجلة المنفسة» للصناعة والزراعة والتصدير.

إذا كان بعض ذلك مسوغاً تبعاً لمنعكسات الحرب، فبعضه الآخر مجرد نتيجة لإصابة مؤسستنا الاقتصادية والإدارية بدوار الحرب.

جديد «المركزي»

شهادات إيداع بالليرةالسورية إلى التطبيق ١٩ الشهر الجاري

كنعان لـ«الوطن»: تخفف من المضاربات والتضخم وتؤمن عوائد للبنوك وتشجعهم على جذب الودائع

الوطن

أعلن مصرف سورية المركزي عن إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية وفق طريقة سعر الفائدة الثابت للمصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وتبلغ القيمة الاسمية للشهادة ١٠٠ مليون ليرة على حين يبلغ سعر الفائدة ٤,٥٪ الذي سيتم على أساسه احتساب القيمة بعد الخصم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أستاذ السياسة النقدية والمصارف في جامعة دمشق علي كنعان أن المصرف المركزي يسعى لتفعيل أدوات السياسة النقدية بدلاً من استخدام إجراءات إدارية وهذا الأمر سيؤدي إلى تنشيط وتفعيل دور النقد في الاقتصاد ومن ثم سيتعامل من يملك النقود مع هذه السياسة الجديدة بإجراءات نقدية تخفف من حدة التضخم والمضاربات في الأسواق.

وأشار إلى أن إعلان المركزي إصدار شهادات إيداع بالليرة السورية وفق طريقة سعر الفائدة الثابت للمصارف التقليدية يعني بأنه يحق فقط للمصارف العاملة في سورية أن توظف الفوائد لديها في هذه الشهادات، أي أن المصرف الذي لديه فائض سيولة ولا يستطيع توظيفه في القروض سوف يقوم بتصريف هذا الفائض لدى مصرف سورية المركزي، مبيناً أن المصرف في هذه الحالة يستطيع أن يجمع السيولة الفائضة في المصارف والمصارف بدورها تقوم بتجميع السيولة للمواطنين الأمر الذي يخفف حجم السيولة في السوق.

ليست للتداول في البورصة

ولفت إلى أن شهادات الإيداع التي تم طرحها من قبل المركزي لا يحق لها التداول في البورصة لأنها للمصارف فقط أي أن من يشتري هذه الشهادة هو فقط المصرف التجاري ولا يحق للمواطنين شراء هذه الشهادة.

وبين أن الفائدة من طرح شهادات الإيداع هي التخفيف من حجم المضاربات في السوق وسوف تؤمن عوائد للبنوك وتشجعهم على استثمار الأموال كما ستشجع البنوك على جذب المزيد من الودائع من المواطنين إضافة إلى التخفيف من معدلات التضخم الموجودة في السوق.

ووفقا لنشرة الإصدار، يصل أجل الشهادة لمدة عام، أما تاريخ استحقاق الشهادة فهو عام بدءاً من تاريخ التسوية، ٢٠١٩/٢/٢١، وبينت النشرة الحد الأدنى لعدد الشهادات المسموح الاكتتاب بها للجهة المؤهلة الواحدة البالغ خمس شهادات، أما الحد الأقصى لعدد الشهادات المسموح الاكتتاب بها للجهة المؤهلة الواحدة لا يتجاوز ١٠ بالمئة من حجم السيولة لكل مصرف.

وفيما يتعلق بعملية الاكتتاب والتسوية، يبدأ الاكتتاب يوم الثلاثاء تاريخ ٢٠١٩/٢/١٩ وينتهي في يوم الأربعاء تاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠، ويحق لمصرف سورية المركزي إيقاف الاكتتاب في نهاية اليوم الأول في حال تجاوزت الاكتتابات حجم الإصدار المستهدف كما يحق له رفض الطلبات التي لم تستوف الشروط الواردة في هذا الإصدار.

وتلتزم المصارف بتغطية حساباتها الجارية لدى مصرف سورية المركزي للمبالغ المقابلة لقيم شهادات الإيداع الراغبة بالاكتتاب بها من خلال توقيع طلب الاكتتاب المتضمن التعهد بذلك، ويتم إبلاغ كل مصرف من المصارف الفائزة وفقاً لنتائج الاكتتاب بقيمة وعدد شهادات الإيداع المخصصة له بموجب كتاب رسمي وعن طريق الربط الشبكي.

ويحق لمصرف سورية المركزي إلغاء الإصدار وفقاً للحالات المنصوص عليها في القرار رقم ١٨٥/م. ن لعام ٢٠١٨ الخاص بنظام إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية، كما يتم إخطار المصارف المشاركة بعملية الإلغاء والأسباب بعد الإعلان عن إلغاء الإصدار بنفس الوسائل التي تم اعتمادها في هذا الإصدار.

وأوضحت النشرة العمليات على شهادات الإيداع وفق هذا الإصدار، والبداية من الخصم، حيث يعلن مصرف سورية المركزي أسبوعياً عن سعر الخصم بموجب قرار صادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي حسب مقتضيات السياسة النقدية، يشترط لدى خصم شهادات الإيداع لدى مصرف سورية المركزي انقضاء ٣٠ يوماً من أجل الشهادة، وألا تقل المدة المتبقية عن ٣٠ يوماً لتاريخ استحقاق الشهادات، وتلتزم المصارف بشروط الخصم الواردة أعلاه، ويتحمل المصرف تعويضاً قدره (٢ بالألف) من إجمالي قيمة الشهادات المخصومة في حال عدم التزامه بها، على أن يتم تقديم طلب الخصم إلى ديوان مصرف سورية المركزي وفق نموذج الخصم المعتمد لهذه الغاية.

ويجري قيد قيمة الشهادة بعد (الخصم والتعويض في حالة وجوده) في الحساب الجاري للجهة المقدمة للطلب وتنقل ملكية الشهادات المخصومة إلى مصرف سورية المركزي ويتم قيدها على سجل الملكية كشهادة مطفأة، ولا يتقاضى مصرف سورية المركزي أية عمولات لقاء عمليات الخصم.

أما اتفاقيات إعادة الشراء، فيعلن مصرف سورية المركزي عن سعر إعادة الشراء بموجب قرار صادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي حسب مقتضيات السياسة النقدية، وتطبق اتفاقيات إعادة الشراء مع مصرف سورية المركزي عن كامل شهادات الإيداع المخصصة لكل مصرف بموجب هذا الإصدار أو عن عدد منها، ويشترط ألا تقل المدة المتبقية (بعد انتهاء أجل الاتفاقية) عن ثلاثين يوماً لتاريخ استحقاق الشهادة، وتحدد مدد اتفاقيات إعادة الشراء وفق الآجال التالية: ٥ أيام– ١٠ أيام– ١٥ يوماً– ٣٠ يوماً.

ويتم تقديم طلب إعادة الشراء وفقاً لشروط الإصدار إلى ديوان مصرف سورية المركزي لتتم الموافقة عليه واستكمال عقد اتفاقية إعادة الشراء، وفي حال لم تلتزم المصارف باستكمال تنفيذ اتفاقية إعادة الشراء تدفع تعويض قدره ٥ بالألف من القيمة الاسمية للشهادات محل عقد الاتفاقية وعليه تؤول ملكيتها إلى مصرف سورية المركزي، ويتم قيدها على سجل الملكية كشهادة مطفأة.

قابلة للتداول بين المصارف

وفيما يخص التداول، بينت النشرة أن تكون هذه الشهادات قابلة للتداول بين المصارف بدءاً من يوم العمل التالي ليوم التسوية، ويقوم المصرف المشتري بإخطار مصرف سورية المركزي– مديرية الدين العام والأوراق المالية وفق النموذج المعد لهذه الغاية عند كل عملية تداول، كما يقوم مصرف سورية المركزي عبر مديرية الدين العام والأوراق المالية بإخطار المصارف طرفي عملية التداول بالتغير الحاصل على سجل الملكية الذي يطرأ نتيجة ذلك، وفي حال عدم إخطار مصرف سورية المركزي بعملية التداول يخضع المصرف المشتري للعقوبات وفق الأنظمة والتعليمات النافذة.

أما عن الاستحقاق، فعند تاريخ الاستحقاق يتم قيد القيمة الاسمية لشهادات الإيداع المصدرة بموجب هذا القرار في حسابات الجهة المالكة، وإذا صادف يوم عطلة رسمية عند تنفيذ أي عملية تخص هذا الإصدار، يتم التنفيذ في أول يوم عملي يلي ذلك اليوم، وترفق النماذج المعتمدة والخاصة بطلب «الاكتتاب– الخصم– إعادة الشراء» ونموذج إخطار مصرف سورية المركزي بعملية التداول بنشرة هذا الإصدار.

«التموين» لـ«الوطن»: الأسعار شبه مستقرة وما يجري في الأسواق مجرد تأثير «نفسي»!

علي محمود سليمان

أكدت مديرة الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ميس البيتموني أنه لم تطرأ أي زيادة على نشرة أسعار المواد والسلع الغذائية الأساسية التي تصدر عن الوزارة.

وأوضحت البيتموني في تصريح لـ«الوطن» أن ما يجري في الأسواق هو مجرد تأثير للعامل النفسي نتيجة تذبذب أسعار الصرف بشكل يومي، حيث يقوم بعض التجار في الأسواق برفع الأسعار بشكل مباشر بارتفاع سعر الصرف، ولكن فعلياً لم يحدث أي رفع للأسعار وخاصة المواد الأساسية التي تقوم بتسعيرها الوزارة وما تزال شبه مستقرة.

وبينت أن الأسعار الرسمية التي تصدر عن الوزارة يجب على التجار كافة في الأسواق والمحافظات التقيد بها وعدم التسعير من أنفسهم، مشيرةً إلى أن الحجة الدائمة التي يقدمها التجار تتعلق بالقيمة الاستبدالية للسلع حيث يعتبرون أن رفع سعر الصرف سيؤثر في رأس المال لديهم عند استيراد بضائع جديدة وفق السعر الجديد، ولكن فعلياً فإن الدورة الإنتاجية للسلع والبضائع يجب أن تأخذ وقتها وهو ثلاثة أشهر بالحد الأدنى، حتى يتم استيراد بضائع جديدة مع استقرار في سعر الصرف، ولكن ما يحدث اليوم هو عدم استقرار في أسعار الصرف ولم تمض فترة ثلاثة أشهر على تذبذب الأسعار الراهن، ولذلك فإن حجتهم برفع سعر أي مادة تعتبر مرفوضة.

وبينت البيتموني أن الأسعار ما تزال شبه مستقرة لكون دراسات التكلفة التي تتم في المديرية المركزية وفي المديريات الفرعية للمحافظات لم يطرأ عليها أي ارتفاع، حيث تنعقد جلسة التسعير أسبوعياً في الوزارة برئاسة معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعضوية الجهات المعنية من مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك وممثلين عن الفعاليات الاقتصادية كغرف التجارة والصناعة، إضافة إلى تعاون مديرية الأسعار مع مديرية حماية المستهلك من خلال إرسال الأسعار الرسمية لها بشكل دوري ليقوم جهاز حماية المستهلك بمراقبة الأسعار الرسمية وتداول الفواتير التجارية بموجب الأسعار الرسمية الصادرة عن الوزارة أو مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، وأي كلف إضافية يتقدم بها التجار كمبرر لرفع أسعارها فغير معترف بها.

وإن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات تكثف دورياتها حالياً على الأسواق وتقوم بتنظيم الضبوط واتخاذ أقصى الإجراءات بحق كل من يبيع بسعر زائد أو مواد منتهية الصلاحية أو مهربة أو مجهولة المصدر.

يذكر أن المواد والسلع الأساسية هي (الدقيق– الخبز– زيوت الطعام بأنواعها– السمون بأنواعها– الحلاوة – البيض– معلبات الطون والسردين– الخضر– الأرز–السكر– الشاي– الملح– المعكرونة والشعيرية– البقوليات– المحروقات السائلة «مازوت، بنزين، كاز، غاز البوتان).

من جهتها أكدت السورية للتجارة أنه لم يطرأ أي تعديل على أسعار السلع والمواد الأساسية الضرورية في صالاتها ومنافذ بيعها وما زالت أسعار هذه المواد أقل من أسعار المواد بالقطاع الخاص برغم تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية.

يتراوح بين ٥٢٥ و٥٣٠ ليرة في السوداء

تيناوي لـ«الوطن»: ارتفاع الدولار يعود لزيادة الطلب على المستوردات وكسبار: الشارع يحتاج لتطمينات من المركزي

رامز محفوظ

شهد الدولار خلال الأسابيع القليلة الماضية ارتفاعاً تجاوز فيه مستوى ٥٣٥ ليرة بفارق ١٠٠ ليرة عن السعر الرسمي المعلق من قبل مصرف سورية المركزي، ليعود وينخفض على نحو طفيف أمس دون مستوى ٥٣٠ ليرة، الأمر الذي ترافق مباشرة برفع أسعار بعض المواد الأساسية في السوق.

وفي إطار البحث عن الأسباب لارتفاع سعر الدولار أمام الليرة (تراجع الليرة عملياً) صرح نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي لـ«الوطن» بأن الارتفاع الحالي في سعر صرف الدولار يعود إلى زيادة الطلب عليه، مبيناً أن الحديث عن عقوبات اقتصادية يترافق مع التشديد والحصار الاقتصادي الجائر استدعى من الحكومة السورية الرد على هذه العقوبات حيث تم إبرام اتفاقيات مع الجانب الإيراني مؤخراً، وتم إيجاد منافذ جديدة في عملية تأمين السلع الضرورية والأساسية والمهمة عن طريق هذه الاتفاقيات، لافتاً إلى أن هناك عقوداً واتفاقيات عديدة تم العمل عليها لتزويد القطاع الصناعي والتبادل التجاري مع بعض الدول العربية التي لا زالت تربطها علاقات وثيقة مع سورية والتي دعمت صمود سورية وبالتالي فإن هذه السلة الاقتصادية أدت إلى زيادة الطلب على المستوردات وبالتالي زيادة الطلب على الدولار ما أدى إلى ارتفاعه.

وأكد تيناوي أن حالة الارتفاع أو التذبذب في سعر الدولار حالة آنية وسيعود الدولار إلى حالته الطبيعية خلال فترة قريبة، ألا وهو الوضع الذي استقر عليه سعر الدولار لفترة طويلة بين ٤٧٥ وحتى ٥٠٠ ليرة سورية وهذا يحتاج لبعض الوقت لأن لأي خضة في السوق ردات فعلها لا تكون سريعة وتحتاج لبعض الوقت حتى يمتصها السوق، مشيراً إلى أن استقرار هذه الحالة وما فرضته القرارات الأميركية الأخيرة يحتاج لبعض الوقت.

وأوضح تيناوي بأن المصرف المركزي بدأ بعد الانتقادات التي وجهت له بإجراءات وإصلاحات في القرارات المصرفية، مشيراً إلى أن هناك تعليمات لتعزيز وضع الليرة السورية واستقرارها بدأ يتخذها المصرف المركزي.

وبين تيناوي أن البضائع الموجودة في السوق حالياً بدأت تحجب من قبل البعض لعدم استقرار وضع الدولار في السوق المحلية وهذا سينعكس على الأسعار صعوداً وهبوطاً حسب عملية العرض والطلب.

من جهته بيّن الخبير الاقتصادي سامر كسبار لـ«الوطن» أن الارتفاع الحالي في سعر صرف الدولار أمام الليرة يعود لحالة القلق التي تنتاب الشارع السوري بسبب الحديث عن العقوبات الاقتصادية، ما أدى لزيادة الطلب على الدولار والذي يسمى طلب اكتناز أو طلب ادخار وبالتالي ارتفاع أسعار بعض المواد في السوق.

وأوضح كسبار أنه لم يتغير أي شيء بالمعطيات الاقتصادية من السنة الماضية وحتى تاريخه والدولة تسير بشكل أفضل في الجانب الاقتصادي، ترافق ذلك مع الانتصارات الميدانية على الأرض والانتصارات السياسية، واليوم بعض الدول الخليجية تتسابق لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة السورية.

وأشار كسبار إلى أن المصرف المركزي لم يتخذ أي خطوات إعلامية لطمأنة الشارع وللحد من حالة الخوف التي تنتابه ولم يتخذ خطوات جدية بقرارات، مبيناً بأنه يتوجب اليوم على حاكم مصرف سورية المركزي الظهور على الإعلام لإعطاء تطمينات للمواطن السوري بالإضافة لشرح السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية للمصرف ويتحدث عن متانة الاقتصاد السوري.

وختم كسبار بالقول: إن حالة الارتفاع الحالي تتطلب إجراءات معاكسة من قبل المصرف المركزي.